

أدت الخطط العديدة للحكومات لفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والموقف الأحادي والتجاري لإدارة ترامب إلى التشكيك في مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى وضع معايير مشتركة. السبب الرئيسي هو أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعزم اعتماد ضرائب على الشركات الرقمية تتجاوز حداً معيناً للإيرادات ، مما سيؤثر بشكل خاص على الشركات الرقمية في الولايات المتحدة ، استندت محادثات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ركيزتين رئيسيتين: الأولى تركز على المعايير الضريبية الجديدة التي تسمح للدولة بفرض ضرائب على الشركات ، ركزت الركيزة الثانية على اعتماد حد أدنى من ضريبة الشركات للردع